

التعليك في الرض وصيفة ويجعل القول بالهوان على ما اذا وجد الرضا بذلك  
 بعد موت المورث لانه حينئذ يكون الاجازة للوصية وفي كون الرضا يعتبر  
 جعل له العار ومن باقي الورثة تفصيل لان ذلك ينبي على سبي اخر وهو  
 انه اذا كانت العار اقل مما يخصه في الورثة لم يحصل الرضا بعد موت المورث  
 فالرضا حينئذ يعتبر منه وهو ان كانت تزيد على ما يخصه بالارث في الورثة  
 فالرضا حينئذ يعتبر من باقي الورثة ووجه ما ذكرناه من هذا التفصيل  
 فظاهر لانه الاجازة انما تعتبر متى يعود عليه النقص في نصيبه بسبب  
 الوصية واعلان الاجازة لا يبرهنها سواء خرج الموصي به من الثالث ام لا  
 لكون الوصية وقعت لبعض الورثة بخلاف ما اذا كان الموصي له اجنبيا عن الارث  
 وكان الموصي به يخرج من ثلث المال حيث لا يتوقف نفاذها على الاجازة وهذا  
 التحريم من حق امر هذا الكتاب وبه انصح وجه ما ذكره الناظر من قوله جعل  
 الاحد بنيه وارثا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراثه جائز ويزال  
 عنه الخط الذي ذكره الحنفي والله اعلم ثم هذا اخر ما علقه الامام العلامة  
 الشيخ السيد الشريف محمد بن السعد الحنفي على الاشياء والنظائر ووجد  
 بكتابة الجزء الرابع فتر فاه المسجاة وتعالى الى رحمة ومنه وكرمه والحمد لله  
 وحده وصلى الله على سيدنا محمد من الانبي بعدة وكان النزاع من كتابته في يوم  
 السبت المبارك الموافق ١٤٠٤ شهر رمضان العظيم الذي هو من شهر رمضان سنة

الف والمائة من الهجرة النبوية على صاحبها افضل  
 الصلاة وازلي التحية على يد الفقير المعترف بالذنب  
 والتقصير راجي عفو الباري محمد  
 محمد عبيد الايباري غفر الله  
 لناواه وطيب المسكين  
 اجمعين بجاه سيد  
 المسلمين  
 ٤٢

King Saud

University 1957

Copyright © King Saud University